

## الدور المفقود لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الخطة الوطنية لمواجهة التطرف

### The role of the Ministry of Political and Parliamentary Affairs in countering extremism

إعداد الباحث: محمود سليمان جبريل القطيشات

تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية – المملكة الأردنية الهاشمية

Email: [mahmad.solyman.dar@gmail.com](mailto:mahmad.solyman.dar@gmail.com)

#### ملخص

هدفت الدراسة لتحليل أهم محاور "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف"، وبيان دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مواجهة الفكر المتطرف، وهو ما أغفلته الخطة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ظهرت الجهود والسياسات الأردنية في الحد من تأثيرات ظاهرة التطرف على الأردن وذلك من خلال الخطوات التالية: (زيادة اهتمام الخطاب السياسي تجاه التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى تفعيل الدور التشريعي والمؤسسي للحد من هذه الظاهرة). مع الإشارة إلى إن إغفال دور وزارة الشؤون السياسية في محاربة التطرف يبين أن واضعي الخطة أخذوا الجانب العلاجي في مواجهة التطرف وهو الحل عن طريق الصراع، في الوقت الذي يشير الدور المؤمل لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هو في جوهره دور وقائي في مواجهة التطرف، وتوصي الدراسة بضرورة إعلان وزارة الشؤون السياسية كعضو فاعل في الخطة الوطنية.

**الكلمات الدالة:** دور، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مواجهة التطرف.

## The role of the Ministry of Political and Parliamentary Affairs in countering extremism

### Abstract

The study aimed to analyze the most important axes of the "National Plan to Combat Extremism" and show the role proposed by the Ministry of Political and Parliamentary Affairs in confronting extremist ideology. The study adopted a descriptive analytical approach. (Increasing the attention of the political discourse towards extremism and terrorism, in addition to activating the legislative and institutional role to reduce this phenomenon). The omission of the role of the Ministry of Political Affairs in combating extremism shows that the authors of the plan took the therapeutic side in the face of extremism, which is the solution through conflict, while hopefully indicates the role of the Ministry of Political and Parliamentary Affairs is essentially a preventive role in the face of extremism, The study recommends that the Ministry of Political Affairs should be declared an active member of the national plan.

**Keywords:** Role, Ministry of Political and Parliamentary Affairs, Countering Extremism.

### مقدمة:

تصدر مشكلة التطرف المشهد العالمي في العقود الماضية الأخيرة، وتشكل تحدياً مباشراً لمختلف دول العالم، لما للتطرف من آثار على مختلف الشرائح الاجتماعية، وخاصة فئة الشباب فهي الأكثر تأثراً بالأفكار المتطرفة. ويعد التطرف كطريقة في التفكير ومنهج في التعامل، يترتب عليه نتائج خطيرة أثرت وتؤثر على حياة البشرية جمعاء، ويعتبر الإرهاب من إفرازات التطرف، حيث اكتوت الكثير من الدول في الآونة الأخيرة بنيرانه، فمن يقدر قيمة ونعمة الأمن، ويمارس الديمقراطية والاستقرار، يدرك بشاعة صدمة الإرهاب وتنامي العنف. واستجابة لتحدي التطرف وخطره على المجتمع الأردني بادرت الحكومة الأردنية لإصدار "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف" انطلاقاً من مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وحددت من خلال هذه الخطة الأدوار المقترضة للوزارات والمؤسسات الرسمية الأردنية، وقد استنتجت الخطة "وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية". في مؤشر خطير يعبر عن خلل في الطريقة التي ترى فيها الحكومة شكل وادوات مواجهة التطرف. وأن وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هي الجهة التي تصدر تراخيص العمل وتتواصل مع أهم مؤسسات المجتمع المدني وهي الأحزاب والجمعيات الفكرية السياسية والتي أوكلت لها الخطة العديد من المهام والواجبات كشريك للعمل الرسمي الحكومي. ويعد الأردن من بين الدول العربية التي واجهت هذه الظاهرة، حيث أصبح الإرهاب أحد العوامل المؤثرة في بيئة النظام السياسي الأردني، ومقومات استقراره وأمنه، وقد ساهمت البيئة الإقليمية غير المستقرة في زيادة حجم التهديدات الخارجية للأردن وزيادة خطر الأيدلوجيات المتطرفة وتأثيراتها على البيئة الداخلية الأمر الذي ترتب عليه زيادة تنبه صانع القرار الأردني إلى ضرورة وضع استراتيجيات خاصة في التعامل مع هذا التهديد ضمن مستويات مختلفة يتم احتواء هذه الظاهرة والتخلص منها من خلال مراجعة التحديات التي تواجه الأردن على مختلف المجالات وتفعيل دور المسؤوليات الوطنية في تكريس مواجهة الإرهاب والتطرف.

فقد تعرض الأردن للعديد من العمليات الإرهابية منذ بداية تأسيس الدولة الأردنية عبر المراحل التاريخية المختلفة، فكانت تفجيرات عمان عام ٢٠٠٥ وأحداث قلعة الكرك عام ٢٠١٦ من أبرز التحديات والتي فرضت على صانع القرار الأردني ضرورة التنبه لوضع استراتيجية لمواجهة الإرهاب والتطرف في ظل حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وتحديات البيئة الداخلية.

وقد تأثر الأردن بالتحويلات الكبرى التي شهدتها العالم والشرق الأوسط بصورة خاصة، مما أدى إلى ارتفاع حاد في حجم التحديات والأخطار المحدقة بالأمن الوطني الأردني، وتتنوع هذه الأخطار والتهديدات الناجمة عن الأوضاع في الإقليم، وتزايدت حدة التطرف وارتفعت وتيرته وأشكاله، وكذلك تصاعد الصراع المذهبي الطائفي والجهوي والمناطقي، وارتفع حجم ونوع التنخلات الدولية في المنطقة، وتدفق اللاجئين، وكذلك التهديدات الناتجة عن المشكلات الداخلية من سوء الأحوال الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار المحسوبية والواسطة، وتفاقم ظاهرة الفساد بثتى أنواعه، مما أسهم في تشكيل البيئة الخصبة لتنامي هذه الظاهرة. وقد بادرت المملكة إلى إصدار "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف" عام ٢٠١٤، وأوكلت للوزارات والمؤسسات الحكومية أدواراً في مواجهة التطرف، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

### مشكلة الدراسة

كان الأردن من الدول السباقة في الجهود الدولية السياسية والدبلوماسية لمواجهة مظاهر التطرف والإرهاب، وكان له الدور البارز على الصعيدين الفكري والعسكري، ونتيجةً لتنامي الفكر المتطرف في المنطقة عموماً. ولأن الأردن كان وما زال هدفاً لعمليات المنظمات الإرهابية، جاءت "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف" عام ٢٠١٤ والتي أبرزت الأدوار المنوطة بعدة جهات، ومن هنا برزت إشكالية الدراسة حيث تم إغفال دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، والتي هي من الناحية القانونية والعملية الحاضنة الرسمية للأحزاب السياسية والجمعيات المعنية بالشأن السياسي والتي تتبنى على عاتقها تنمية الحياة السياسية والدعوة للمشاركة السياسية لأطياف المجتمع كافة وخاصة فئة الشباب والذين هم أكثر الفئات عرضة واستهدافاً للجماعات المتطرفة. وتسعى الدراسة لفحص واستجلاء الدور المفترض لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مواجهة التطرف.

### أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم التطرف وأنماطه وأسبابه.
- تبيان أهم محاور الخطة الوطنية لمواجهة التطرف.
- بيان دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مواجهة الفكر المتطرف.

### أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو التطرف وما أسبابه؟
- ما هي المهام والأدوار المتضمنة في الخطة الوطنية؟
- ما دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مواجهة التطرف؟

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال:

- الأهمية العلمية: تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تناولته والمتمثل ببيان الدور الذي يمكن القيام به من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مواجهة التطرف.

بالإضافة إلى أنه قد تسهم هذه الدراسة بنتائجها وتوصياتها في مساعدة صانع القرار السياسي الأردني عند اتخاذ أي قرار يتعلق بمكافحة التطرف، والوقاية منه، أو حال مراجعة الخطة الوطنية، مما قد يساعد في تطوير استراتيجيات وطنية شاملة لمواجهة التطرف.

– **الأهمية العملية:** تشجيع البحث العلمي واستثمار نتائجه "الأساليب والطرائق الناجعة في مواجهة التطرف" للوقاية من هذه الآفة. وقد تساعد هذه الدراسة أصحاب القرار من خلال المعلومات والحقائق الواردة والنتائج والتوصيات بشمول المؤسسات المعنية كافة في الخطة الوطنية لمكافحة التطرف عند إجراء المراجعة الدورية للخطة.

### حدود الدراسة

- **المحددات الموضوعية:** محدودية المراجع والمصادر التي تتناول موضوع الدراسة "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف"، بالإضافة إلى عدم تناول أي باحث لموضوع الدراسة والمتمثل بعنوانها: الدور المفقود لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الخطة الوطنية لمواجهة التطرف.
- **الحدود الزمانية:** العام (٢٠١٤)، وهو عام إطلاق الخطة الوطنية لمواجهة التطرف.
- **الحدود المكانية:** المملكة الأردنية الهاشمية.

### منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة في الإجابة على أسئلتها على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يركز على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً "كمياً وكيفياً" وتوضيح خصائصها، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى"، وكذلك المنهج التاريخي من خلال جمع المعلومات من "المصادر والمراجع المتعددة"، وتحليل تلك المعلومات وصولاً لاستنتاجات منطقية حيال الدور المستقبلي لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية حال مراجعة الخطة الوطنية لمواجهة التطرف (لهلوب، ٢٠١٤)، مع محاولة الاستفادة من منهج استشراف المستقبل، حيث "بات الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات، والتي لم تعد ترفاً تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية"، ويسهم منهج استشراف المستقبل في التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادرة في التعامل مع المشكلات قبل أن تصبح كوارث (منصور، ٢٠١٧).

### الدراسات السابقة

من خلال مسح الدراسات السابقة في مجال عنوان وموضوع الدراسة، تم مراجعة العديد من الدراسات بهدف الحصول على رؤية علمية للاسترشاد بها في مجال الدراسة، وكما يلي:

دراسة (الريجات، ٢٠١٨)، بعنوان "الجهود الدولية في توظيف السلم الاجتماعي لمكافحة الفكر المتطرف والإرهاب"، هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة الإرهاب والتطرف، والبحث في سياقات التعاون الدولي ضد الإرهاب وأثرها على السلم المجتمعي، وتوصلت إلى أن توظيف السلم المجتمعي يسهم في الحد من انتشار الفكر المتطرف والإرهاب، وأن قدرة المجتمع الدولي على توظيف السلم الأهلي كأداة في الحرب على الإرهاب والتطرف بما يعزز الجهود القانونية الدولية في محاربة الظاهرتين.

دراسة العتوم (٢٠١٧)، بعنوان: **السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب ٢٠٠١-٢٠١٦**. وتوصلت الدراسة إلى إثبات فرضيتها الأساسية القائلة: بأن السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب تركز على الأبعاد الأمنية والعسكرية بشكل أكبر من تركيزها على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث أنضح للدراسة ومن خلال استنادها على مؤشرات عالمية مستقلة تحظى باحترام أكاديمي عالي، بأن تركيز السياسة الأردنية كان بشكل أكبر على البعد الأمني والعسكري،

وهو ما تمثل بزيادة الأردن لمعدلات الإنفاق العسكري، ومشاركته الفاعلة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية لوجستياً واستخباراتياً وعسكرياً من خلال شن الضربات الجوية، وعلى صعيد البعد الأمني أتضح الاهتمام المتنامي للحكومة الأردنية بضرورة توفير الأمن من خلال زيادة عدد المحطات الأمنية واستحداث برامج وخطط لفرض الأمن والتحصين مثل الأكوخ الأمنية في المدن والمحطات الأمنية على الطرق الواصلة بين المدن، وبرامج توعية وتحصين ضباط وأفراد جهاز الأمن العام، وأنشاء جهاز الدرك الذي يتكون من وحدات متعددة بعضها متخصص بمكافحة الإرهاب المسلح.

دراسة (جوناثان بيردويل، ٢٠١٦). بعنوان "بناء قدرات محلية على مستوى عالمي: التعاون من خلال شبكة المدن القوية". هدفت الدراسة إلى تقصي مدى فاعلية التعاون بين الدول والمدن على المستوى العالمي في مواجهة التطرف العنيف، كما تناول الباحث التجربة في المملكة المتحدة في هذا المجال من خلال التعريف بالتهديد العالمي والمحلي للتطرف العنيف والإرهاب، ودراسة حالة "الاستراتيجية الوقائية" التي تقوم على التحوط والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والتعاون في المعلومات والتجارب، و"برنامج القناة" الذي يعتمد سياسة التعرف على البيئات التي يتولد فيها التطرف وعلى الأخص العنيف منه. هذه التجربة التي قدمت فوائد وعوائد ممتازة في العام ٢٠١٥ وحتى منتصف عام ٢٠١٦، وتناول الباحث إنشاء وتنمية "مقاربات محلية متعددة"، وخلصت الدراسة إلى أن العمل في مواجهة التطرف يجب أن يكون محلياً بأفق عالمي، وأن تحافظ الدول والمنظمات على شبكة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في مجال مواجهة التطرف ومكافحته.

ورشة العمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب (٢٠١٥). جاءت الجهود الإعلامية المبذولة للوقوف والتصدي لظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله من خلال وضع أسس التعاون والتكامل الأمني والإعلامي لمواجهة الإرهاب والتصدي له، لافتاً لدور الإعلام الواضح والبارز في مكافحة الإرهاب ثقافياً واجتماعياً ورافضاً لكافة أنواع الفساد والإرهاب. وأن مكافحة الإرهاب لاتؤتي ثمارها إلا بالتضامن والتعاون الصادق والجهود البناءة والتواصل الفعال والمستمر بين كافة القطاعات في الأردن لاسيما المؤسسات الإعلامية مع الأجهزة الأمنية للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه واستئصاله ليس على مستوى الأردن فحسب بل في جميع دول العالم.

دراسة أوغلو (KayaOglu,2008)، بعنوان: "Terrorism and strain: an exploratory analysis of the impact that individual strain and negative affect have on violent behavior among trained Turkish Hezbollah members". والتي هدفت إلى اكتشاف الضغوط التي يخبرها أعضاء المنظمات الإرهابية قبل الالتحاق بتدريب المنظمة، ومحاولة فهم التأثير التراكمي للضغوط على السلوك العدواني للإرهابيين، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٤٤) عضواً من أعضاء حزب الله التركي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأفراد من حزب الله الذين لديهم ضغوط أكثر لديهم استعداد أكثر للعنف من الآخرين، كما بينت الدراسة إلى وجود علاقة بين الضغوط والإرهاب.

#### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً لحالة النقص في الدراسات السابقة في موضوع مواجهة الإرهاب والتطرف ودور المؤسسات الحكومية في مواجهة الفكر المتطرف، وتتميز بتحليل الإجراءات والسياسات التي قامت بها الدولة الأردنية في مجال محاربة الفكر المتطرف والأعمال الإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والأردن، من خلال الوقوف على الإجراءات الوقائية والعلاجية التي سعت إلى محاربة الفكر المتطرف من الناحية الفكرية والسياسية والأمنية في سبيل الوصول إلى الحد من انتشار الفكر المتطرف بما يعزز الأمن والاستقرار في الأردن.

## مصطلحات الدراسة

تم تعريف عدد من المصطلحات المستخدمة في الدراسة وفق التعريفات اللغوية والاصطلاحية والاجرائية، بحيث تشمل المصطلحات والمفاهيم التالية: (دور، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، التطرف، الوقاية، مواجهة).

– دور: لغة: مهمة ووظيفة، قام بدور أي لعب دوراً: شارك بنصيب كبير (معجم المعاني).

اصطلاحاً: المكانة التي يجعلها الفرد أو الجماعة في مسألة معينة، وهو إما اختياري أو تفرضه الظروف أو القوانين (السحاتي،

٢٠١٧).

إجرائياً: يعرفه الباحث بأنه دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عبر مساهمتها في الإصلاحات السياسية بشكل عام، والتي تتضمن كافة مجالات الإصلاح التشريعي والاجتماعي والثقافي والفكري والإعلامي، وهي الخيارات والقيم التي تفسر سلوك الوزارة وتأثيرها.

– وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: هي الجهة الحكومية المعنية بصياغة وبلورة ومأسسة مفاهيم التنمية السياسية وبرامج الإصلاح السياسي، وتوسيع دائرة مشاركة المواطنين خاصة المرأة والشباب وحثهم على المشاركة والانتخاب، وترسيخ الثقافة الديمقراطية، وتعميق وتعزيز الحوار الوطني، وتنشيط الحياة السياسية، وتنسيق العمل ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتنمية وتطوير الحياة الحزبية، وتفعيل مفهوم الحكم المحلي في مناطق المملكة.

– التطرف: لغة: هو البعد عن الوسط والوقوف في الطرف (الرواشدة، ٢٠١٥)، وهو "حَدُّ الشَّيْءِ وَحَرْفِهِ، وعلى عدم الثبات في الأمر، والابتعاد عن الوسطية، والخروج عن المألوف ومجازة الحدّ" (الزبيدي، ١٩٧١).

اصطلاحاً: هو إحدى الظواهر الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر في غيرها من ظواهر المجتمع، وترتبط إلى حد كبير بالظروف السياسية والدينية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، ويستخدم مصطلح التطرف كمفهوم للدلالة على الخروج عن القواعد والقيم والمعايير السائدة في المجتمع، وقد تؤدي بالشخص المتطرف إلى العنف بهدف إحداث التغيير الذي يرغب فيه المجتمع وفرض وجهة نظره الخاصة بالقوة. (محمد، ٢٠١٣).

إجرائياً: خروج فرد أو جماعة عن القيم الفكرية أو الاجتماعية للمجتمع والتي تؤدي إلى حالات من الانغلاق والجمود الفكري والغلو فيها، والتشدد والتشبث بالتمسك بالرأي أو المعتقد، ورفض الآراء أو الأفكار المخالفة، ورفض الحوار مع المخالفين لمنهجهم، ومحاولة فرض رأيهم على الآخرين بالقوة والإكراه، والمقصود به في هذه الدراسة النهج المتطرف الذي ينسجم مع طريقة تفكير التنظيمات الإرهابية أو أي أفكار أخرى تؤثر على الأمن الوطني الأردني.

– الوقاية: لغة: كفعل: "وقى يقي، فهو واق، والمفعول مَوْقِيٌّ، وقى الشخص من المكروه: صانه عنه، حمّاه، حَفِظَهُ. أما الوقاية كاسم ما يُوقى به الشيء، ومصدرها وقى" (معجم المعاني).

إجرائياً: يعرفها الباحث بانها جملة الاجراءات والأنشطة التي يمكن اتباعها لحماية الوطن وإنسانه ومقدراته من التطرف.

– المواجهة: لغة: مصدر واجه، يَنْبِغِي مَوَاجَهَةً الْحَقِيقَةَ: مُجَابَهْتُهَا وَجْهًا لَوْجِهِ، وَمَوَاجَهَةُ الْأَعْدَاءِ: مُقَاوَمَتُهُمْ، ويقال: واجه الرجل: قابل وجهه بوجهه، وصارحه بها، وواجه العدو: صارعه بالقول أو الفعل، أي جابهه وقاومه، وتأتي كذلك مَوَاجَهَةً بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ، وكذلك وَاجَهَ الْمَتَاعِبَ أَي تَصَدَّى لَهَا (معجم المعاني).

إجرائياً: يقصد بها الباحث هي الخطط والأعمال الرسمية وغير الرسمية التي توضع في خدمة العمل لاجتثاث ظاهرة التطرف.

## التطرف، مفهومه وأنماطه ودوافعه

ألفت الأوضاع الدولية والإقليمية المعقدة بظلالها من خلال بروز التطرف كظاهرة اجتماعية لها تجلياتها المختلفة، وشكلت جملة من الأخطار الاقتصادية والفكرية والسياسية، التي كان لها تأثيراتها وأثارها المتفاوتة، إلا أنها وجدت واقعا بات يتهدد فيه الأمن الوطني الأردني الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، حيث أصبح في حالة خطر، مما تطلب معها البحث في مفهوم التطرف والوصف الدقيق لهذه الأخطار.

### ١. مفهوم التطرف

يعتبر التطرف مفهوماً عائماً، يعتمد في الوصول إليه على الموقف النظري الفكري والسياسي للراغب في الدخول إلى هذا المفهوم، وبناءً عليه فإن التطرف ظاهرة اجتماعية ليست نابعة من عرق أو قومية أو دين، ويتجسد من خلال الوقوف في الطرف بعيداً عن الوسط والاعتدال في المواقف والأفكار، وفي علم الاجتماع تستخدم كلمة التطرف للإشارة إلى حالة من الجمود الأيديولوجي أو ما يسمى الانغلاق الفكري. وعليه يكون التطرف من هذا المنطلق أسلوباً مغلقاً في التفكير، ويتسم برفض الآخر، وعدم تقبل أية أفكار تخالف الشخص أو الجماعة التي ينتمي لها، أو التسامح مع الآخر (أدم، ٢٠١٧).

يرى كثير من المفكرين والباحثين أن هذه الحالة تنتشر في المجتمعات التي لا حراك فكري فيها، وعندما يحتكر فرد أو طبقة اجتماعية أو سلطة سياسية أو مجموعة خارجة عن القانون حق الإرشاد والتعليم وتحفظ لنفسها دون غيرها الحق بتفسير الظواهر الاجتماعية أو تفسير الوقائع حسب أهوائها (شعبان، ٢٠١٧).

فمفهوم التطرف يبقى ملتبساً ويتحدد من خلال زاوية المعرفة التي ينظر من خلالها له كظاهرة سلوكية اجتماعية يمكن أن تطال الأفراد والجماعات.

### أنماط التطرف:

تتمثل أنماط التطرف بشكل عام بـ (العبادي، ٢٠١٧):

- **التطرف الديني:** يتميز بالتعصب والتشدد والمغالاة في الشؤون الدينية، ولا يجيز للآخرين حق الاعتراض على معتقده، ومذهبه، ويفسر النصوص الدينية حسب رؤيته الخاصة، ويسعى فرض رأيه ومعتقده ولو بالقوة، ويستمر الفرد في تطبيق نهجه على نفسه أولاً، وعلى الناس ثانياً، ليصل إلى مرحلة إصدار أحكام قاطعة بتكفير من لا يتبعه أو يعارض أفكاره ويستبيح دمه وماله. وهناك نمواً لهذا النمط في المجتمع الأردني، حيث تعج وسائل التواصل الاجتماعي بخطاب سياسي مغلف بإطار ديني.
- **التطرف الاجتماعي:** يتمثل في موقف "الفرد أو جماعة" المخالف لأعراف وقيم وتقاليد مجتمعه، والمستند إلى الانغلاق والجمود العقلي، مما يعطل قدرات أفراد المجتمع على الإبداع والابتكار، ويهدد بنية المجتمع ويحد من تطوره، ويشعر المتطرف بأنه أعلى مكانة من مخالفيه، وانهم أعداء يستحقون القتل، والتطرف هنا، سبب ونتيجة للتأخر الاجتماعي.
- **التطرف الفكري:** يتصف الفرد بالتعصب والانغلاق الفكري والابتعاد عن المجتمع، فهو يرى ما يعتقده صائباً مطلقاً، وأنه صالح للتطبيق في المكان والزمان الذي يعيش فيه، ولا يتقبل النقاش أو طرح أدلة تؤكد رأيه، ويستعد المتطرف فكرياً للتضحية بنفسه من أجل معتقداته.

– **التطرف السياسي:** تشدد الفرد في رفضه وتحديه للتعددية السياسية الفكرية والتمرد عليها، ومحاولته فرض آرائه السياسية على الكل الاجتماعي، وينتج التطرف عادة في الدول التي تسيطر عليها أنظمة الدكتاتورية أو شمولية قمعية، وتعتبر السلطات التي لا تتيح الحوار، أفضل بيئة لتولد ونمو هذا النوع من التطرف.

ويستخلص أن التطرف قد يتبدل من نمط إلى آخر، وبهذا لا يمكن التنبؤ بسلوك المتطرف، وهناك إنسيابية بين أنماط التطرف، وتتحوّل بسرعة الواحدة نحو الأخرى، وقد تجتمع فكراً وعملاً على أرض الواقع، لتصبح منارة لسلوك المتطرف، ينتقل ألى شاء كلما دعت الحاجة لذلك.

#### أسباب التطرف.

للتطرف أسباب مختلفة منها (الطواري، ٢٠٠٥):

- التأويل والتفسير الخاطئ للنصوص الدينية.
- حالة الإحباط التي يعاني منها أفراد المجتمع، وخاصة فئة الشباب، وفقدان المثل العليا والصراع الدامي على الهوية الثقافية.
- التمسك الحرفي بنصوص الأحكام الشرعية وتغييب مقاصد الشريعة، وتعميم ذلك، مما يدفع المتطرف إلى حالة اليأس والتوهم بإمكانية التغيير من خلال العنف.
- تزايد ظواهر القهر والفقر والبطالة في المجتمعات.
- غياب الحرية السياسية، وغياب سيادة حكم القانون، وانعدام ثقافة الحوار المجتمعي.

#### أخطار التطرف على المجتمع:

تعتبر منطقتنا وشعوبها الأكثر اتهاماً بالتطرف، مع أنها الأكثر تضرراً، وقد دفعت ثمناً باهظاً مرتين، الأولى من أعمال التطرف وما نتج عنها من أعمال إرهابية، والثانية تفكك النظم الاجتماعية وما نجم عنها من كوارث. ومن مظاهر أزمة الإرهاب وتفكك النظم الاجتماعية:

- **تدهور الإنتاج الفكري للمجتمع وانعدام الإبداع:** الإنسان هو أهم عناصر قوى الإنتاج، ومن خلاله يتطور المجتمع وينمو على كافة الصعد، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعندما يقع الإنسان فريسة للتطرف والتعصب، فإنه لا يستطيع رؤية جملة المتغيرات التي تحيط به في مجتمعه أو العالم، وبذلك تتعثر روح التطور والنهوض لدى الفرد والجماعة، وتراجع إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين التي تتطور في العالم ويبقى أسيراً لمجموعة الأفكار والقيم التي يعتنقها (الخالدة، ٢٠١٥).
- **تراجع المنظومة القيمية للمجتمع وتفسخها وانحلالها وفسادها:** يؤدي التطرف بأشكاله وأنواعه المختلفة إلى تعطيل منظومة القيم والسلوكيات الاجتماعية التي راكمها المجتمع، وشكلت مخزونه وإرثه الحضاري والتاريخي، والتي من خلالها يستنهض طاقاته، وبذلك تتدنّى روح التسامح الدينية والإنسانية إلى درجة الانعدام، التي بدونها لا يستطيع المجتمع أن يتجدد ويتطور، إن التطرف والتعصب يفودان إلى فقدان التسامح والتعايش، وهو الطريق إلى النزاعات التي قد تكون في بعض الأحيان أن لم يكن في جميعها مصدراً وأرضية لممارسة العنف بأشكاله المختلفة، المبني على خطاب الكراهية، ورفض الآخر، وحقه في العيش المشترك، إلى قتل وتدمير الإنسان ومقدرات الوطن (الرشايدة، ٢٠١٤).
- **تفشي ظاهرة الأزمة الفكرية:** يعتبر التطرف والعنف الناتج عنه إحدى أهم تجليات الأزمة الفكرية، وتتوسع هذه الأزمة ويشدّ التطرف بعلاقة طردية بينهما، ومن أهم مظاهر الأزمة الفكرية التي تعيشها بلداننا العربية والإسلامية تراجع وهشاشة الجانب الفكري لدى الشباب، حيث استطاعت الجماعات التكفيرية والمتطرفة أن تملأ الفراغ الفكري لديهم، وتحولوا إلى وقود في معارك الآخرين، وتحوّل المجتمع من التعاون والمصارحة إلى الكبت والانحرافات.



إن التطرف المؤدي إلى العنف بأشكاله المتعددة يؤدي إلى ما نشاهده ونعايشه من إرهاب، وهذا النوع من التطرف ليس وليد مؤامرة، بل يجد سنده الفكري والأيدولوجي لدى الجماعات الراديكالية، وأصبح سلوكاً متأصلاً لديها (آدم، ٢٠١٧). وعليه فالعلاقة عكسية بين التسامح والفكر المتطرف، والأفكار والمعتقدات المتطرفة تولد أفكاراً متطرفة مقابلة لها، ولعل ما نشاهده من حالات تطرف تدعو إلى القتل وتجاوز القانون في محاربة الجماعات المتطرفة وقتلهم خارج إطار القانون والعدالة ما هي إلا نماذج حية، المسؤول عنها الفكر المتطرف، ويتغذى عليها، كما جرى في العراق مثلاً، فإن المتطرفين الشيعة والسنة يتبادلون المواقع والأدوار في خلق المبررات لبعضهما. وتواجه المملكة كغيرها من دول العالم أخطاراً ثقافية وفكرية نتجت عن العولمة الثقافية، وما شكلته من انحسار لمستوى الخصوصية الفردية، وسيادة ثقافة الدول الغربية وسعيها الحثيث للحلول محل الثقافات الوطنية، وبهذا شكلت الكلمة والصورة الإعلامية الجديدة بديلاً، وأصبحت تشكل وعياً جديداً وثقافة مغايرة وأفكاراً متناقضة في كثير من الأحيان.

إن تعذر حصر الأخطار الثقافية التي تواجه المملكة كدولة ومجتمع كما يراها (محمد، ٢٠١٣)

– يعتبر انتشار الثقافات العالمية والغربية على وجه الخصوص تحدياً للثقافة الوطنية الأردنية وخصوصيتها العربية والإسلامية كغيرها من المجتمعات العربية.

– تراجع وضع القيم الروحية للمجتمع وخصوصاً الشباب منهم.

– عدم القدرة على فهم حركة التاريخ الإنساني الحديثة مما أضعف دور المشاركة في الثقافة العالمية.

أن سيادة هذه الظروف ساهمت بشكل كبير في ظهور ونمو حالات التطرف كرد فعل على ما يفرض عالمياً من سياسات على الأمة، تلك السياسات وما نتج عنها من الاتصال مع ثقافات ومجتمعات غير متكافئة ثقافياً واقتصادياً، وهي تسعى لتعزيز الفكر الثقافي من عادات وتقاليد وقيم وأخلاق غربية وغريبة عن مجتمعاتنا. وقد انتجت العولمة الثقافية أواصر جديدة من العلاقات بين الأفراد والجماعات من مختلف أرجاء العالم من خلال تجاوزها الحدود الوطنية المحلية وتخطيها الإقليمية العالمية، وأنتجت ترابطاً جديداً بين الشعوب على الرغم من اختلاف الثقافات وهويات الأفراد والجماعات (المطيري، ٢٠١٣). مما سهل على المتطرفين الاستفادة من هذه الظروف، والدخول إلى المجتمعات الإنسانية كافة ومنها الأردن، حتى أصبحت التكنولوجيا بديلاً عن التواصل المباشر.

في الاتجاه المقابل والمخالف له ظهر التطرف والإرهاب، مما يدل على أن "الزيادة في ظاهرة العولمة تؤدي إلى الزيادة في ظاهرة الإرهاب، لكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه، كذلك النقصان في ظاهرة العولمة يؤدي إلى النقصان في ظاهرة الإرهاب، ولكن ليس بالضرورة بالمقدار نفسه". ومع ادراكنا أن "مؤشرات العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية" قد أسهمت في ذلك التأثير، إلا أن العولمة (التكنولوجية) مثلت "المتغير الوسيط بين العولمة والإرهاب"؛ فكلما اتسع نطاق انتشار التكنولوجيا اتسعت معها سيرورة وآليات للعولمة (الشرفات، ٢٠١٨).

من هنا كانت معالجة الخطة الوطنية من خلال محاورها لمواجهة التطرف.

#### الخطة الوطنية الأردنية لمواجهة التطرف:

اتخذت الدولة الأردنية عدداً من الإجراءات والمبادرات السياسية والدبلوماسية في مواجهة التطرف إضافة للجهود العسكرية والأمنية، استجابة للتحديات التي فرضها التطرف محلياً وإقليمياً ودولياً، وتعددت هذه الاستجابات منها الوقائي والعلاجي، أتبعها قيام "مجلس السياسات الوطني" ولجان متخصصة تابعة له بحملة واسعة على كافة المستويات الحكومية والأمنية، والوزارات المعنية للخروج باستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ تمخضت عن إنتاج "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف" عام (٢٠١٤). والتي تم نشرها عام (٢٠١٦)، وشارك في إعداد هذه الخطة مختلف الوزارات الحكومية ومؤسساتها المعنية،

وقامت على ثلاثة اتجاهات رئيسية، داخلي وإقليمي ودولي، ضمن عدة مجالات هي مواجهة الأفكار المتطرفة، وتعزيز بنية المجتمع وتماسكه، وتعزيز المرونة الاجتماعية. وأكدت الخطة على أن التطرف: "ظاهرة إنسانية عمومية، لأسباب عرقية أثنية ودينية وثقافية واقتصادية وسياسية، ولا شك أنه وتجلياته الأكثر عنفاً ودموية المتمثلة بـ"الإرهاب"، ولهذه الغاية وضعت تصور لها لدور الوزارات والمؤسسات: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ٤٩ واجب، وتلاها دائرة الإفتاء العام (١٠) واجبات، وزارة التنمية الاجتماعية (١٧) واجباً، وزارة التربية والتعليم (١٥) واجباً، وزير دولة لشؤون الإعلام (١٦) واجباً، وزارة الثقافة (١١) واجباً، المجلس الأعلى للشباب (٤) واجبات، وزارة الداخلية (١٦) واجباً، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين (١٣) واجباً، وزارة التعليم العالي (١٠) واجبات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٨) واجبات، القوات المسلحة الأردنية (٨) واجبات، مديرية الأمن العام (١١) واجباً، ومستشارية شؤون العشائر (٩) واجبات. حيث قامت لجنة الخطة بوضع إطار مرجعي يتكون من ثلاثة محاور رئيسية في (الخطة الوطنية، ٢٠١٤):

#### أولاً: الثقافي الديني

يؤكد المحور الثقافي الديني على ضرورة دعم وترويج ثقافة دينية إسلامية صحيحة، أصيلة، منطلقة من مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لحفظ المقاصد الخمس الأساسية وهي ما يسميها الأصوليون المقاصد الكلية التي جاء الدين لتحقيقها، وهي حفظ (الدين، النفس، العقل، النسل، المال).

#### ثانياً: الديمقراطي

وهذا المحور يعتبر أن غياب الديمقراطية غالباً ما يؤدي إلى ازدهار ثقافة العنف والتطرف بأشكالها المختلفة، حيث دعت الخطة إلى تعزيز القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمساواة، واحترام الأديان والأقليات، ونبذ التشدد الديني والطائفي. وهذا الجهد الكبير هو ما تقوم به وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية التي تم استثناءها من الخطة الوطنية للتطرف.

#### ثالثاً: حقوق الإنسان

وفيما يتعلق بهذا المحور، دعت الخطة إلى تأصيل قيم التسامح والتعددية، وثقافة احترام حقوق الإنسان وترسيخها وقبول الآخر من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة الثقافة، والمؤسسات الشبابية والإعلامية ودائرة الإفتاء. ونجد أن الخطة رغم أن محاورها متنوعة، إلا أنها وضعت واستخلصت آليات عملها في مواجهة التطرف الديني والعقائدي، وأغفلت بشكل واضح التطرف الاجتماعي الناشئ عن خلل في البناء الاقتصادي والطبقي الاجتماعي، ومنظومة فلسفة التعليم في الأردن، ويشكل التطرف الاجتماعي أهم ثغرة يمكن لأفراد وجماعات الفكر المتطرف الدخول منها فالخطة استنتجت وزارة الشؤون السياسية من المهام والوظائف المفترضة في الخطة، وهذا يعزز الافتراض القائل بأن الخطة جاءت لمعالجة التطرف الديني العقائدي دون غيره من أنواع وأنماط التطرف الأخرى في المجتمعات الأردنية. وأخذت وزارة الأوقاف ودائرة الإفتاء ما نسبته ٣٤% من مجمل واجبات الخطة، وإذا أضفنا واجبات بقية الوزارات المتعلقة بالشأن الثقافي الديني، نجد أن السلطة السياسية تخوض صراعاً مع المتطرفين على أساس ثقافي ديني، وهذا الصراع جزئي يخص جهة معينة، ولا يخص التطرف بكل أشكاله وأنواعه وأفته.

#### وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية المهام والغايات:

أنشئت وزارة "الشؤون السياسية والبرلمانية" عام (٢٠١٣) بعد دمج وزارتي "التنمية السياسية" التي تم استحداثها عام (٢٠٠٣) مع وزارة "الشؤون البرلمانية" التي تم إنشاؤها عام (٢٠١٠). ففي رسالة التكليف الموجهة إلى رئيس الوزراء فيصل الفايز عام (٢٠٠٣) أكد الملك على إعطاء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية أهمية خاصة،

وحت على تحسين مستوى الأداء الحكومي ورفع كفاءته، ومع أواخر عام ٢٠٠٣ طرح شعار التنمية السياسية، وتم إنشاء 'وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية' لتحقيق هذا الشعار، وكان هذا دليلاً على اهتمام القيادة بموضوع التنمية السياسية، ومؤشراً على وجود إرادة سياسية عازمة على تحقيقها.

وفي قراءة للتوجه الملكي المعبر عنه بكتاب التكليف نجد أنه كان من دوافع إنشاء الوزارة هو: "توسيع وتعميق حجم ونوع المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وبما يترجم برامج التطوير والتحديث الرامية إلى بناء مجتمع معاصر ديمقراطي"، وقد تمثلت هذه التوجهات برسالة الوزارة "ببناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع وفعالياته كافة، وإرساء الأردن كنموذج لمجتمع مدني معاصر متسامح منفتح ومتماسك ومشارك في الحياة العامة" (بيانات وزارة التنمية السياسية). وعند الحديث عن دور وزارة التنمية السياسية فإن ذلك يعني ضمناً سياسة الحكومات المتعاقبة ككل في هذا المجال، لأن الوزارة هي الجهة الحكومية المعنية بالاتصال مع جميع المفاصل والحلقات الحكومية والمجتمعية والتنسيق فيما بينها للخروج بالآليات وأدوات فاعلة للتطوير والتحديث والتنمية السياسية (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ٢٠١٩). وتمت صياغة وبلورة ومأسسة مفاهيم التنمية السياسية وبرامج الإصلاح السياسي، وتوسيع دائرة مشاركة المواطنين خاصة المرأة والشباب وحثهم على المشاركة والانتخاب، وترسيخ الثقافة الديمقراطية، وتعميق وتعزيز الحوار الوطني، وتنشيط الحياة السياسية، وتنمية وتطوير الحياة الحزبية، وتفعيل مفهوم الحكم المحلي في مناطق المملكة. وجاءت استراتيجية التنمية السياسية لتلقي الضوء على برامج الوزارة وأهدافها، كما أنها تعكس الأولويات التي ستعمل الوزارة على تحقيقها من خلال أنشطتها وشرائكات.

**أهداف الوزارة:** فمذ تأسيسها عام (٢٠٠٣) م وضعت الوزارة استراتيجية لبلورة ومأسسة مفاهيم التنمية السياسية وبرامج الإصلاح السياسي، ألفت من خلالها الضوء على برامج الوزارة وأهدافها، والأولويات التي تعمل الوزارة على تحقيقها من خلال أنشطتها وشرائكات مع مختلف الوزارات والمؤسسات المجتمعية، وقد استطاعت الوزارة الوصول إلى درجة معقولة بعد مضي ست عشرة عاماً على تأسيسها من العمل ضمن هذه الاستراتيجية التي تمثل إطاراً عاماً لعمل الحكومة في مجال التنمية السياسية والشؤون البرلمانية. وتنبئ وزارة "الشؤون السياسية والبرلمانية" ضمن غاياتها ومهامها تنمية الحياة السياسية وتبني الحوار الديمقراطي البناء، ونبذ كافة أشكال التعصب والعنف والتطرف، بالإضافة إلى دورها في التشجيع على المشاركة السياسية والحزبية من خلال البرامج التي ترعاها والمتعلقة بالتمكين الديمقراطي خاصة وأن أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للتطرف هي فئة الشباب. ومن هنا فإن الدراسة ستركز على توضيح الدور الممكن القيام به من قبل الوزارة في مواجهة الفكر المتطرف وهو ما أغفلته الخطة الوطنية. (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ٢٠١٩).

#### واقع دور الوزارة في التنمية الديمقراطية والسياسية

شملت محاور استراتيجية الوزارة كافة الجوانب التي تمس حياة المواطن الأردني السياسية، والتي كان الدستور والميثاق الوطني والرؤى الملكية المتمثلة بمبادرات الأردن أولاً وكلنا الأردن، مرجعيات أساسية لهذه المحاور، وجاءت خطة الوزارة عام ٢٠١٨ لتكتمل المسيرة وتبني على ما سبق من برامج ومبادرات. وانطلاقاً من أن المواطن الأردني هو الحلقة الأساس والأهم في أي خطاب للتنمية والحدثة وهو العنصر الرئيس والفاعل في التغيير والتطوير، اتخذت استراتيجية الوزارة آلية مباشرة لتأكيد دور المواطن في إطار من المعرفة والوعي في إطار الثوابت الدستورية والوطنية، والتأكيد على أن الحوار هو بين الشركاء في المسؤولية والتنمية كذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار لشرائكات أخرى تجسد حالة التنمية والتعددية والديمقراطية ومنها الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات. ومن هنا فإن الوزارة شريك رئيس في مشروع اللامركزية، فقد تولى طاقم الوزارة شرح قانون اللامركزية لأطياف المجتمع كافة في كل أنحاء المملكة، بالإضافة إلى دور الوزارة المهم في تدريب أعضاء مجالس المحافظات على كافة الجوانب،

وتجسيدا لأهمية تمكين المرأة ظهر ذلك عبر التشريعات التي مكنت المرأة الأردنية من الوصول إلى البرلمان والبلديات بشكل مقبول في هذه المرحلة، وكذلك مشاركتها الملحوظة في نشاطات وفعاليات السلطة التنفيذية، ومساهمتها بفعالية في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)م والتي هدفت إلى تعزيز وتطوير مكانة المرأة الأردنية والنهوض بها حضارياً ورفع مستوى مشاركتها في الحياة العامة، وبرزت الوزارة بدورها كشريك فاعل في هذا الإطار. وفي خطوة هي الأولى من نوعها أصبحت تبعية الأحزاب لوزارة "الشؤون السياسية والبرلمانية" بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥) مما يدل على أهمية دور الوزارة في الإصلاح السياسي، وفي مجال مكافحة التطرف، قامت الوزارة باستحداث وحدة للوقاية من التطرف عام (2017)، بهدف إعداد الخطط وتنفيذها لنشر ثقافة مجتمعية ديمقراطية تقوم على التسامح والمواطنة الفاعلة من خلال ترسيخ مبادئ الدولة المدنية ورفع مستوى المشاركة السياسية لمواجهة التطرف ونبذ العنف والوقاية منه، وساهمت الوزارة كشريك في تنفيذ عدة أنشطة لتحقيق الغاية من إنشاء هذه الوحدة وكما يلي (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ٢٠١٩):

- مشروع المناهضة والحماية من الفكر المتطرف (٢٠١٧).
- المساهمة في تنفيذ الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بمحور "مبدأ المواطنة وسيادة القانون وتمكين الشباب لمحاربة الفكر المتطرف".
- اعداد الخطط والبرامج التشاركية مع الجهات ذات العلاقة حول بناء القيم وتعزيز المهارات الايجابية من خلال التوعية بأهمية الخطاب البديل ومفاهيم الدولة المدنية.
- دور وزارة "الشؤون السياسية والبرلمانية" المفقود في الخطة الوطنية:**
  - ويمكن إجمال محاور ذلك الدور بما يلي: -
  - **أولاً: تنمية الوعي الدستوري والثقافة والديمقراطية:** بهدف حث المواطن على المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع المدني من خلال نشر الثقافة الديمقراطية وتنمية مهاراتها، بما يضمن المسار التنموي الوطني، وأن تعتمد الوزارة سياسة تعزيز دور "مؤسسات المجتمع المدني" والأحزاب السياسية، إيماناً منها أنه لا ديمقراطية بدون مؤسسات مجتمعية ناضجة وأحزاب وطنية فاعلة في العمل السياسي والوطني.
  - **ثانياً: تنمية الحوار الوطني وتعميقه ومأسسته:** ضمن الثوابت الدستورية والقانونية، ويهدف هذا المحور إلى اعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، ولإثراء وإغناء السمة التعددية للمجتمع الأردني وصون مكتسبات وحدته الوطنية وصولاً إلى تأصيل مفهوم الهوية الوطنية الجامعة، ولتجسيد ذلك عبر توسيع مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات الثلاث، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين، واعتماد مبدأ الحوار كوسيلة للتواصل وحل الإشكاليات، وعرض ومناقشة مشاريع القوانين قبل إقرارها ليتم التحوار حولها.
  - **ثالثاً: خلق وتنمية مفاهيم حقوق الإنسان:** يهدف هذا المحور إلى: احترام مبادئ حقوق الإنسان المستندة إلى الدستور وتحكم إلى الثوابت الوطنية والمواثيق والعهود الدولية.
  - **رابعاً: تطوير الحوار الوطني وقيادته:** والعمل على أن يكون ضمن الثوابت الدستورية والقانونية، ويهدف هذا المحور إلى: اعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، ولإثراء وإغناء السمة التعددية للمجتمع الأردني وصون مكتسبات وحدته الوطنية وصولاً إلى تأصيل مفهوم الهوية الوطنية الجامعة.
  - **خامساً: تنمية العمل الحزبي وتطويره:** ويهدف هذا المحور إلى: توفير البيئة الملائمة لتمكين الأحزاب من ممارسة دورها في الحياة السياسية، وتشجيع المرأة والشباب للانخراط في العمل الحزبي، المترجم لتعددية فكرية وسياسية،

تضمن التنافسية السياسية وفق مبادئ العدالة والنزاهة وسيادة القانون، بوصفها مؤسسات وطنية تسهم في نشر الثقافة الديمقراطية، وتعزيز وعي المواطن وانتماءه الحضاري.

سادساً: **تحفيز مؤسسات المجتمع المدني في الانخراط في العمل الديمقراطي:** ويهدف هذا المحور إلى: تفعيل حضور مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من أخذ دورها في التنمية الشاملة المستدامة، وتحفيز المواطن للتمثل فيها على نطاق واسع، بوصفها من دعائم نجاح التحولات الديمقراطية في الإطارين: السياسي والتنموي.

سابعاً: **السعي لخلق المناخ لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً:** ويهدف هذا المحور إلى: تعزيز دور المرأة في المشاركة والديمقراطية، ونشر ثقافة التمكين التي تؤهلها للاندماج في عملية التنمية الشاملة، والتوصل إلى مقترحات تخدم ضمان مشاركة فاعلة للمرأة في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوعية المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً بحقوقها وواجباتها المكفولة لها في الدستور.

ثامناً: **تفعيل دور الشباب وتطوير امكانياتهم الفكرية:** ويهدف هذا المحور إلى: ضمان مشاركة فاعلة للشباب في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال تجذير الثقافة الديمقراطية والدستورية، وإذكاء الاعتزاز والانتماء الوطني لديهم وتمكينهم من المعرفة المناقشة، الكفيلة بمحاربة ثقافة الخوف والتردد، والحياد، وكذلك ثقافة الغلو والتطرف، واستبدالها بالثقافة الإيجابية المنتمة.

تاسعاً: **تعزيز مفاهيم الحكم المحلي:** بهدف تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها التنموية وبرامجها ومتابعة تنفيذها، بما ينسجم مع أولوياتها ومع سياقها المجتمعي المؤثر القابل لإدراج القيم التنموية الإيجابية المتطلع إلى توطينها فكرياً ومنجزاً.

عاشراً: **تعزيز وحدة مواجهة التطرف وتطويرها:** التي كانت اعتمدها الوزارة لتكون المايسترو الوطني لضبط نغمة مواجهة التطرف بعيداً عن الحلول الأمنية العلاجية وتخليص المجتمع من البيئات الحاضنة للتطرف بمختلف أنماطه.

## النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

ظهرت الجهود والسياسات الأردنية في الحد من تأثيرات ظاهرة التطرف على الأردن وذلك من خلال الخطوات التالية: (زيادة اهتمام الخطاب السياسي تجاه التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى تفعيل الدور التشريعي والمؤسسي للحد من هذه الظاهرة).

إن إغفال دور وزارة الشؤون السياسية في محاربة التطرف يبين أن واضعي الخطة أخذوا الجانب العلاجي في مواجهة التطرف وهو الحل عن طريق الصراع، في الوقت الذي يشير الدور المؤمل لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هو في جوهره دور وقائي في مواجهة التطرف.

إذا اعتمدت سياسة رسمية تقوم على منع تشكل التوجهات والأفكار المتطرفة فإن النتائج ستكون مهمة في مواجهة التطرف وتمنع تشكل بيئة حاضنه له.

شكلت الإجراءات والتدابير الوطنية الأردنية لمواجهة التطرف والإرهاب جانباً كبيراً من اهتمام صانع القرار الأردني، ظهرت خلال فترة الدراسة في إطارها التشريعي والمؤسسي كجانب وقائي للحد من هذه الظاهرة في مقابل ذلك ظهر هنالك قصور وتحذ واضح في كيفية مواجهة التجنيد الفكري للجماعات المتطرفة وذلك بسبب تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

قامت الحكومة الأردنية باتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية لمواجهة العمل الإرهابي ليكون ذلك مبدئاً ثابتاً في سياسة الدولة الخارجية تمثل برفض هذه الظاهرة ومحاربتها والتعاون مع الجهود الدولية لمحاربتها.

## التوصيات

توصي الدراسة إلى:

- إجراء المزيد من الدراسات على الخطة الوطنية ومجالات النجاحات المتحققة والإخفاقات في تطبيقها.
- تنمية الشعور الوطني والحس الوطني في محاربة الإرهاب، وأن عملية المواجهة مع الإرهاب ليست معركة دولة أو أمن أو فريق بعينه، إنما معركة وطنية تتساوى مع قيمة الدفاع عن استقلال الوطن.
- على وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الإعلان عن برامجها وآليات عملها من خلال واجباتها في مواجهة التطرف.
- ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كأهم الجوانب في مواجهة التطرف والإرهاب، والعمل على زيادة مستوى الثقة بين المواطن والسلطة السياسية.

## المراجع:

### المراجع العربية:

- آدم، عبد البنات (٢٠١٧). طاعون العصر. التطرف الديني (أسبابه-نتائجه-علاجه)، *المجلة الليبية العالمية*، العدد (١٣)، جامعة بنغازي، بنغازي.
- جوناتان بيردويل (٢٠١٦). بناء قدرات محلية على مستوى عالمي: التعاون من خلال شبكة المدن القوية، *مؤتمر وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط شمال أفريقيا وفي الغرب*، مؤسسة فدريش ابرت، مكتب عمان والعراق، عمان.
- الخطة الوطنية لمواجهة التطرف (٢٠١٤)، صحيفة الغد، عمان، [alghad.com](http://alghad.com)
- الخوادة، شاكر أجريد (٢٠١٥)، دور المملكة الأردنية الهاشمية في مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الريجات، محمد سليمان (٢٠١٨). الجهود الدولية في توظيف السلم الاجتماعي لمكافحة الفكر المتطرف والإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- الرشايدة، سحر عبد الله خليل (٢٠١٤). تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.
- الرواشدة، علاء زهير (٢٠١٥). التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني دراسة سوسولوجية للمظاهر والعوامل، *الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، ٣١ (٦٣)، ٨١-١٢١.
- الزبيدي، محمد مرتضى (١٩٧١). *تاج العروس من جواهر القاموس*، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السحاتي، خالد خميس (٢٠١٧). *الدور المدني للجامعات، قراءة أولية في الأدبيات*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- الشرفات، سعود (٢٠١٨). *تقييم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف العنيف في الاردن*، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

- شعبان، عبد الحسين (٢٠١٧). **التطرف والإرهاب، إشكاليات نظرية وتحديات عملية** مع إشارة خاصة إلى العراق، مرصد، كراسات علمية (٤٢)، مكتبة الاسكندرية، مصر.
- الطواري، طارق محمد (٢٠٠٥). **التطرف والغلو الأسباب -المظاهر – العلاج. المؤتمر الدولي الرابع المنعقد بمدينة فيفاي verve بسويسرا، ما بين ١٩ – ٢٠ أغسطس.**
- العبادي، أمجد محمد (٢٠١٧). **دور أجهزة الأمن الأردنية في الحد من ظاهرة التطرف والإرهاب كم وجهة نظر الحكام الإداريين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.
- العتوم، محمد ناصر (٢٠١٧): **السياسة الاردنية لمكافحة الارهاب ٢٠٠١-٢٠١٦.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك
- لهلوب، ناريمان يونس (٢٠١٤). **أسس البحث الاجتماعي، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.**
- محمد، ابراهيم (٢٠١٣). **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الأردني في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣ دراسة حالة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- المطيري، عبيد سعود عبيد (٢٠١٣). **العولمة وأثرها على الثقافة السياسية لدى طلبة الكويت،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- معجم المعاني، نقلا عن الرابط: <https://www.almaany.com>
- منصور، محمد إبراهيم (٢٠١٧). **الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، ٤١٦، ٣٥-٥٢.**
- موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (٢٠١٩)، نقلا عن الرابط: [www.moppa.gov.jo](http://www.moppa.gov.jo)
- ورشة العمل حول دور الاعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب (٢٠١٥) مجلة الدستور الإلكترونية، العدد (١٧٢٣٩)، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان.

#### المراجع الأجنبية:

- Kaya Oglu, M. (2008). **terrorism and strain: an exploratory analysis of the impact that individual strain and negative affect have on violent behavior among trained Turkish Hezbollah members**, Dissertation Prepared for the Degree of Doctor Philosophy.

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الباحث محمود سليمان جبريل القطيشات، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)